الزيادة النحوية ودلالتها في الحديث النبوي
مسند الإمام أحمد نموذجا

إعداد

الباحث/ مصطفى فوزي عبد النعيم
باحث ماجستير في الآداب تخصص/ اللغة العربية (نحو وصرف)
كلية الآداب - جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام : ١/ ٩/ ٢٠٢٢م
تاريخ القبول : ١٣/ ٩/ ٢٠٢٢م

ملخص:

مصادر الأفعال الثلاثية في معالم التنزيل للإمام البغوي المتوفي ٥١٦هـ

دراسة تحليلية

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة: أهمية البحث وأهدافه، وأن لكل بحث فكرة تؤيده.

المبحث الأول: وفيه: المصادر عند الصرفيين وأوزانها.

المبحث الثاني: مصادر الأفعال وأبنيتها عند الإمام البغوي.

الخاتمة: فيها توصيات وقائمة المصادر والمراجع.

Abstract:

The sources of triple verbs in the parameters of the research of Imam Al-Baghawi, who died 516 AH, an analytical study
Prepared by the researcher / Shehab Mohamed Abdel-Gawad
PhD researcher in Arabic Language (Grammar and Morphology)
This research is composed of an introduction, two chapters, and a list of sources and references.
Introduction: The importance and objectives of the research, and that each research has an idea that supports it.

The first topic: In it: the sources of the morphologists and their weights.

The second topic: The sources of verbs and their structures according to Imam Al-Baghawi.

Conclusion: recommendations and list of sources and references .

مقدمة:

يناقش البحث قضية الزيادة في اللغة العربية، وتطبيقات ذلك في مسند الإمام أحمد بن حنبل، حيث إن حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– غني بالشواهد النحوية وغيرها لاسيما مسند الإمام أحمد بن حنبل، وهي قضية مهمة نالت اعتناء الباحثين قديمًا وحديثًا، ولم أعثر على باحث أفردها بالتصنيف، وقضية الزيادة يرفضها كثير من النحويين، ويقبلها الأكثرون، ومنهم من يمنع وقوعها في القرآن، ويرتضيها في غيره، وهناك اختلاف في فهم مصطلح الزيادة، وهو أمر خطير، فالمانعون وقوع الزيادة يمنعون ذلك تورعًا من ذكر الزائد في القرآن، فينزهون كلام الله عن الزيادة، لذلك وجب شرح معنى الزيادة، وتوضيح ذلك المصطلح بما يرفع الشك واللبس، وبعد مناقشة مصطلح الزيادة يناقش البحث قضية الزيادة في التراكيب العربية، فيناقش في المحور الأول قضية الزيادة في الحروف ودلالتها، ويناقش في المحور الثاني قضية الزيادة في الأفعال، ويناقش في المحور الثالث قضية الزيادة في الأسماء، ثم التوصيات ثم ثبت المصادر والمراجع ثم ثبت الفهارس.

الدراسات السابقة:

- حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، للدكتور عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٣٠، القاهرة، ١٩٧٢م.
- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، للدكتورة هيفاء عثمان عباس فدا، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- معاني حروف الزيادة عند النحاة: دراسة نحوية دلالية، للدكتور محمد جمعة حسن نبعة، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، المجلد ٨، العدد ١٥، اليمن، ٢٠٠٣م.
- أسلوب الزيادة بين واقع النص القرآني وآراء العلماء العرب، للدكتور محمد جواد الطريحي، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٧٧، بغداد، ٢٠٠٧م.

- مصطلحات الزيادة ودلالاتها عند الألوسي، للدكتور عبد الله بن محمود فجال، حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، جامعة الأزهر، العدد ٢١، الجزء ٤، ٢٠١٧م.

وفيه مقدمة وثلاثة محاور.

المحور الأول: زيادة الحروف.

المحور الثاني: زيادة الأفعال.

المحور الثالث: زيادة الأسماء.

ثم الخاتمة والتوصيات ثم ثبت المصادر

معنى الزيادة لغة: الزِّيادة: النُّموّ، وَكَذَلِكَ الزُّوادَةُ. وَالزِّيَادَةُ: خِلَافُ النُّقْصَانِ. زَاد الشيءُ يزيدُ زَيْداً وزِيداً وَزِيَادَةً وَزِيَادًا ومَزِيداً ومَزاداً أَي ازدَاد.(١)

واصطلاحًا:

وتعريف الزيادة اصطلاحًا يجعلنا نعرض بعضًا من أقوال العلماء فيها:

آراء العلماء في وقوع الزيادة في اللغة والقرآن:

إنّ وقوع الزيادة سواء في الحروف أو الأفعال أو الأسماء في القرآن أمر وقع فيه اختلاف كبير بين العلماء؛ فكثير من النّحويّين واللّغويّين والبلاغيّين قالوا بجواز وقوع الزّيادة في القرآن الكريم، والغرض من ذلك التّوكيد، ومن هؤلاء القائلين بجواز ذلك ابن يعيش في "المفصّل"، وابن قتيبة في تأويل "مشكل القرآن"، وقد بين الزركشيّ ذلك أيما تبيين في "البرهان في علوم القرآن فقال:" بأنّ المعنى المراد حاصل بدون الزّيادة، ولكن بدون التّأكيد، فبزيادته حصلت فائدة التّأكيد، وذكر بعض العلماء بأنّه لا يليق إطلاق عبارة الزّيادة في القرآن، بل الأصحّ أن تسمّى تأكيدًا، وكذلك قال الطّرطوسي في كتابه "العمدة": زعم كلّ من المبرّد وثعلب ألّا صلة في القرآن، والدّهماء من

العلماء، والفقهاء، والمفسرين على إثبات الصّلات في القرآن، وكذلك قال ابن الخبّاز في التّوجيه: وعند ابن السّراج أنّه ليس في كلام العرب زائد؛ وما ورد منه، حمله على التّوكيد، ومثله رأى الرّماني في كتابه "الجامع" والخطابي كذلك في "إعجاز القرآن": الزّيادة من باب الفصاحة؛ وتعرّض الزمخشري لهذه المسألة في "الكشاف"، فرأى بأنّ الزيادة لا تتوقّف عند مجرد التّوكيد كما يذكر السّابقون، بل لها فوائد بلاغية، وأمّا موقف الرّافعي من هذه المسألة: فإنّه يرى من المحال الزّيادة أو الاضطراب أو الحشو أو الاعتراض في كتاب الله تعالى، بل لكلّ حرف مقصده البلاغيّ والمعنويّ والإعجازيّ.

الفرق بين الإلغاء والزيادة:

الإلغاءُ على ثلاثة أوجه: إلغاءٌ في المعنى فقط، وإلغاءٌ في الإعمال فقط، وإلغاءٌ فيهما جميعًا. فالإلغاءُ في المعنى نحوُ حروف الجرّ، كقولك: "ما زيدٌ بقائم"، و"ما جاءني من أحد". وأمّا ما أُلغي في العمل، فنحوُ: "زيدٌ منطلقٌ ظننتُ " و"ما كان أحْسَنَ زيدًا". وأمّا الإلغاءُ في المعنى واللفظ، فنحوُ: "ما"، و"لا"، و"إنْ".(٢)

المحور الأول: زيادة الحروف:

١- حروف الجر:

أ- من.

ب- الباء.

ج- الكاف.

٢- زيادة لا.

٣- زيادة ما.

٤- زيادة إن.

٥- زيادة أن.

الفصل الثاني: زيادة الأفعال:

١- زيادة كان.

الفصل الثالث: زيادة الأسماء:

المحور الأول: زيادة الحروف:

قال الزركشي:" وَحُرُوفُ الزِّيَادَةِ سَبْعَةٌ إنْ وَأَنْ وَلَا وَمَا وَمِنْ وَالْبَاءُ وَاللَّامُ بِمَعْنَى أَنَّهَا تَأْتِي فِي بَعْضِ الْمَوَارِدِ زَائِدَةً لَا أَنَّهَا لَازِمَةٌ لِلزِّيَادَةِ ثُمَّ لَيْسَ الْمُرَادُ حَصْرَ الزَّوَائِدِ فِيهَا فَقَدْ زَادُوا الْكَافَ وَغَيْرَهَا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي الزِّيَادَةِ أن تكون بها."(٣)

زيادة من:

تأتي من زائدة، ويشترط لزيادة "من" عند "جمهور البصريين(٤) شرطان:

الأول: أن يكون بعد نفي أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، كقوله تعالى: "{مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } (الأعراف: ٥٩)، {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ } (فاطر: ٣)

والثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

مثال النفي: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} كما سبق ذكره، ومنه ما ورد في المسند: " مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ، يَبْلُغُونَ أَنْ يَكُونُوا مِائَةً، فَيَشْفَعُوا فِيهِ إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ "والشاهد في كلمة (ميت) فهي مجرورة اللفظ بحرف الجر الزائد (من) مرفوعة المحل على أنه مبتدأ، ومنه في المسند أيضًا " وَيُقِيمُ فَمَا يَتَّقِي مِنْ شَيْءٍ"والشاهد في قوله شيء فهي مجرورة اللفظ بحرف الجر الزائد (من) منصوبة المحل على أنه مفعول به.

ولا يختص النفي بحرف دون حرف، فقد يكون النفي بما أو لا أو ليس وغيرها من أدوات النفي، فمن مجيء ليس في المسند أيضًا " إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُشَدَّدُ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُؤْمِنٍ تُصِيبُهُ نَكْبَةٌ شَوْكَةٌ، وَلَا وَجَعٌ، إِلَّا رَفَعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً ".

وأما النهي فكقولك: "لا يقم من أحد"، ولم أجد عليه شاهدًا في المسند، وأما الاستفهام: {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} ومنه ما ورد في المسند:" أَيْ بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ يَرِيبُكِ مِنْ عَائِشَةَ؟ قَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا قَطُّ أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ ."، وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط "نحو": "قد كان من مطرٍ".

وأما الاستفهام فليس مسموعًا ذلك في كل أدوات الاستفهام بل هو في (هل) فقط ولم يسمع في غيرها.

وأجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادة (من) بلا شرط، ووافقهم في التسهيل، قال في شرحه لثبوت السماع "بذلك" نثرًا ونظمًا. فمن وروده عندهم نثرًا قوله تعالى "وَلَقَدْ جَاءَكَ نَبَأُ الْمُرْسَلِينَ"، قال أبو حيان:" قَالَ الْفَارِسِيُّ: هُوَ مِنْ نَبَأٍ وَمِنْ زَائِدَةٌ أَيْ وَلَقَدْ جَاءَكَ نَبَأُ الْمُرْسَلِينَ، وَيَضْعُفُ هَذَا لِزِيَادَةِ مِنْ فِي الْوَاجِبِ." ولم أجد على مجيئها زائدة في غير النفي أو مع التعريف شاهدًا في المسند، والله أعلم.

و(من) الزائدة نوعان عند المحققين من النحاة، وهما:

١- تنصيص العموم.

٢- مجرد التوكيد.

أما كونها نصًا للعموم فذلك مع نكرة لا تختص بالنفي، كقولك ما في الدار من رجل، لأنك إذا قلت ما في الدار رجل، فهناك احتمالان إما أن المقصود لايوجد رجل بل رجلان، فتنفي الواحد ولا تنفي ما فوق ذلك، وإما أن تنفي الجنس وتفيد العموم فتنفي وجود الرجال جميعًا، فإذا أدخلت من فقلت ما في الدار من رجل لم يكن هناك إلا احتمال واحد وهو التنصيص على العموم أي نفي وجود جنس الرجال، وهذا الأمر مطرد مع كل نكرة لا تختص بالنفي.

وأما النوع الثاني وهو كونها لمجرد التوكيد فذلك حينما تدخل على نكرة تختص بالنفي، كقولك ما قام من أحد، فكلمة أحد نكرة مختصة بالنفي، وإنما دخلت من لاستغراق ذلك العموم وتوكيده، فكان دخولها كخروجها كما قال المرادي لكنها زادت الكلام توكيدًا.

وفائدة زيادة "من" تنصيص العموم، أو مجرد التوكيد، فالأول: مع نكرة لا تختص بالنفي نحو: "ما في الدار من رجل".

والثاني: مع نكرة مختصة به".(٥)

زيادة الباء:

ومن شواهده " إِنَّ نُزُولَ الْأَبْطَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ "(٦)

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ حُوسِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُذِّبَ ". قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: {فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} (الانشقاق: ٨) قَالَ: " لَيْسَ ذَلِكَ بِالْحِسَابِ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْعَرْضُ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عُذِّبَ "(٧)

إِنْ يَخْرُجِ الدَّجَّالُ وَأَنَا حَيٌّ كَفَيْتُكُمُوهُ، وَإِنْ يَخْرُجْ بَعْدِي فَإِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِي يَهُودِيَّةِ أَصْبَهَانَ، حَتَّى يَأْتِيَ الْمَدِينَةَ فَيَنْزِلَ نَاحِيَتَهَا، وَلَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَكَانِ، فَيَخْرُجَ إِلَيْهِ شِرَارُ أَهْلِهَا حَتَّى الشَّامِ مَدِينَةٍ بِفِلَسْطِينَ بِبَابِ لُدٍّ ..."(٨)

فَقُلْتُ وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ لَا أَقْرَأُ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ، إِنِّي وَاللهِ قَدْ عَرَفْتُ أَنَّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ بِهَذَا، حَتَّى اسْتَقَرَّ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَّقْتُمْ بِهِ ".(٩)

أي سمعتم هذا وصدقتموه، فالباء في (سَمِعْتُمْ بِهَذَا) والباء في (وَصَدَّقْتُمْ بِهِ) زائدتان.

قال السيوطي:" وقوله في الرواية الأخرى "إذا سمعتمُ به بأرض"، قال الطيبي: "الباء الأولى زائدة على تضمّن سمعتم معنى أخبرتم."(١٠)

زيادة الكاف:

تأتي الكاف زائدة، وتطرد زيادتها قبل كلمة مثل، ومن شواهده ما روي عن عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ كَسْرَ عَظْمِ الْمَيِّتِ مَيْتًا، كَمِثْلِ كَسْرِهِ حَيًّا " (١١) أي مثل كسره حيًا.

قَالَتْ عَائِشَةُ: مَاتَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِي، وَيَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي ونَحْرِي، فَدَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكٌ رَطْبٌ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ فِيهِ حَاجَةً، قَالَتْ: فَأَخَذْتُهُ فَمَضَغْتُهُ، ونَفَضْتُهُ وَطَيَّبْتُهُ، ثُمَّ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ كَأَحْسَنِ مَا رَأَيْتُهُ مُسْتَنًّا قَطُّ ..."(١٢)

قال الطيبي: الكاف فيه زائدة تأكيداً، ذكره السيوطي معلقًا على حديث: "رأيتُ عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن شماله يوم أحد رجلين يقاتلان كأشدّ القتال".(١٣)

ومنه أيضًا:" أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ " (١٤)، أي لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الْحَدِيثَ سَرْدَكُمْ، وهو على مذهب الطيبي وآخرين أن الكاف هنا زائدة للتأكيد.

زيادة ما:

قال الزركشي: " وَأَمَّا (مَا) فَتُزَادُ بَعْدَ خَمْسِ كَلِمَاتٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ فَتُزَادُ بَعْدَ (مِنْ) وَ (عَنْ) غَيْرَ كَافَّةٍ لَهُمَا عَنِ الْعَمَلِ وَتُزَادُ بَعْدَ الْكَافِ وَرُبَّ وَالْبَاءِ كَافَّةً (تَارَةً) وَغَيْرَ كَافَّةٍ أخرى. "(١٥)

فأما زيادة (ما) بعد (عن) فلم ترد في المسند.

وأما زيادة (ما) بعد (من) فقد ورد في المسند، ومنه: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا مَرَّ بِبَابِي مِمَّا يُلْقِي الْكَلِمَةَ يَنْفَعُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا، فَمَرَّ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا..."(١٦)

قال ابن حجر العسقلاني:" وَكَانَ مِمَّا يُحَرك شَفَتَيْه أَي كَانَ كثيراً مَا يُحَرك شَفَتَيْه وَقيل هِيَ من مَا فَمن بِمَعْنى رب وَمَا كَافَّة وَمِنْه قَول الشَّاعِر:

وَإِنَّا لمما نضرب الْقرن ضَرْبَة على وَجهه تلقى اللِّسَان من الْفَم ."(١٧)

فيحتمل معنيين، أحدهما أن قوله: وَإِنَّا لمما نضرب الْقرن، أي ربَّما أي كثيراً ما نضرب القرن على وجهه، ومن على هذا بمعنى رب وما زائدة، والمعنى الآخر:أن (ما) هنا اسم موصول بمعنى (من) الموصولة، أي وإنا لممن يضرب القرن، أي من الذين، فجيء ب(ما) بدلاً من (مَن)، فالمشهور أن من للعاقل وأن ما لغير العاقل، ولكن قد تأتي ما للعاقل أحياناً، وهذا من ذاك.

كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ يَدْعُو، حَتَّى إِنِّي لَأَسْأَمُ لَهُ مِمَّا يَرْفَعُهُمَا يَدْعُو: " اللهُمَّ فَإِنَّمَا أَنَا بَشْرٌ، فَلَا تُعَذِّبْنِي بِشَتْمِ رَجُلٍ شَتَمْتُهُ أَوْ آذَيْتُهُ "، مما يرفعهما أي ربما يرفعهما أي كثيراً، فرب معناها التكثير وما هنا زائدة ولم ترد ما في المسند زائدة على غير هذا التركيب، فلم ترد زائدة إلا و (من) بعنى (رب) والله أعلم.

وتأتي ما زائدة بعد (رب)، ومن شواهده في المسند " رُبَّمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ، وَأَنَا عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَةُ، فَأَنْسَلُّ مِنْ قِبَلِ رِجْلِ السَّرِيرِ، كَرَاهِيَةَ أَنْ أَسْتَقْبِلَهُ بِوَجْهِي "(١٨)

وتأتي ما زائدة إذا دخلت على كأنّ فتكفها عن العمل، ومنه ما روي عنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ فِضَّةٍ: " كَأَنَّمَا يُجَرْجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارًا"(١٩)

ومنه كذلك " كَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطِّيبِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ "(٢٠)

وتأتي زائدة بعد الكاف، ومن ذلك ما روي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَخَذَ أَهْلَهُ الْوَعْكُ، أَمَرَ بِالْحَسَاءِ، فَصُنِعَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ، فَحَسَوْا مِنْهُ، ثُمَّ يَقُولُ: " إِنَّهُ لَيَرْتُو فُؤَادَ الْحَزِينِ، وَيَسْرُو عَنْ فُؤَادِ السَّقِيمِ، كَمَا تَسْرُو إِحْدَاكُنَّ الْوَسَخَ بِالْمَاءِ عَنْ وَجْهِهَا. "(٢١)

وتأتي زائدة كذلك بعد الجوازم فتدخل على متى، ومن ذلك الحديث:" لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، جَاءَهُ بِلَالٌ يُؤْذِنُهُ بِالصَّلَاةِ، فَقَالَ: " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ "، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ – قَالَ الْأَعْمَشُ: رَقِيقٌ – وَمَتَى مَا يَقُومُ مَقَامَكَ يَبْكِي، فَلَا يَسْتَطِيعُ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ؟ قَالَ: " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ."(٢٢)

وتدخل على أي أيضًا ومن شواهد ذلك ما روي عن عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: " كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتُهُنَّ مَا خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا "، فما هنا زائدة.

ومنه أيضاً الحديث:" فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا، وَقَالَ: " اللهُمَّ إِنِّي بَشَرٌ، أَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ، أَوْ مُؤْمِنَةٍ، دَعَوْتُ عَلَيْهِ، فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَطُهُورًا "(٢٣) أي فأي مؤمن.

ولم ترد ما زائدة بعد الباء في المسند.

وَبَيْنَ الْمَتْبُوعِ وَتَابِعِهِ، نَحْوَ: {مَثَلًا مَا بَعُوضَةً}، قَالَ الزَّجَّاجُ: مَا حَرْفٌ زَائِدٌ لِلتَّوْكِيدِ عِنْدَ جميع البصريين.(٢٤)

زيادة لا:

تأتي لا زائدة ومنه قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ }، قال أبو حيان:" وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ لَا زَائِدَةً فَيَكُونُ الْمَعْنَى وَمَا يُدْرِيكُمْ بِإِيمَانِهِمْ كَمَا قَالُوا: إِذَا جَاءَتْ وَإِنَّمَا جَعَلَهَا زَائِدَةً لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ عَلَى النَّفْيِ لَكَانَ الْكَلَامُ عُذْرًا لِلْكَفَّارِ وَفَسَدَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ، قَالَ وَضَعَّفَ الزَّجَّاجُ وَغَيْرُهُ زِيَادَةَ لَا، انْتَهَى قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ. وَالْقَائِلُ بِزِيَادَةِ لَا هُوَ الْكِسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: زَعَمَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ مَعْنَاهَا لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ وَهِيَ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ: وَهَذَا الْوَجْهُ أَقْوَى فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالَّذِي ذَكَرَ أَنَّ لَا لَغْوٌ غَالِطٌ لِأَنَّ مَا كَانَ لَغْوًا لَا يَكُونُ غَيْرَ لَغْوٍ"[٢٥]

ومن شواهده في المسند ما روي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حينما حَاضَتْ بِسَرِفٍ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ مَكَّةَ، قَالَ لَهَا: " اقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ "[٢٦]

أي غير أن تطوفي أي غير الطواف، افعلي كل شيء غير الطواف، فلا هنا زائدة، وقد قال السندي معلقاً: قوله: "غير أن لا تطوفي": كلمة "لا" زائدة، لأن الطواف هو المستثنى من جملة ما يقضي الحاج أصالة، ويحتمل أن يكون الاستثناء مما يفهم من الكلام، أي: فلا فرق بينك وبين الحاج غير أن تطوفي، فكلمة "لا" على معناها، ثم السعي أيضاً يتأخر، لكن تبعاً للطواف، والله تعالى أعلم.

ومن شواهده في المسند ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت" مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَادِمًا لَهُ قَطُّ، وَلَا امْرَأَةً لَهُ قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَمَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَانْتَقَمَهُ مِنْ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَنْتَقِمُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا عُرِضَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَيْسَرُ مِنَ الْآخَرِ، إِلَّا أَخَذَ بِأَيْسَرِهِمَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْثَمًا، فَإِنْ كَانَ مَأْثَمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ" [٢٧]

زيادة إن:

تأتي إن زائدة، وذلك بعد (ما)، كقولك: ما إن أحد في الدار، أي ما أحد في الدار ولم ترد (إن) زائدة في المسند.

زيادة أن:

تأتي أن زائدة، وذلك مطرد بعد لما الظَّرْفِيَّةِ، كقولك: لما أن زرته أكرمته، أي لما زرته أكرمته، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سيء بهم}

ومن شواهده في المسند حديث عَائِشَةَ أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي قُعَيْسٍ، اسْتَأْذَنَ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَبَتْ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، فَلَمَّا أَنْ جَاءَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي قُعَيْسٍ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ، فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَقَالَ: " ائْذَنِي لَهُ " قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي الْمَرْأَةُ، وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ؟ قَالَ: " ائْذَنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمُّكِ تَرِبَتْ يَمِينُكِ " (٢٨)

ويعلل الزركشي زيادتها بقوله: " وَإِنَّمَا حَكَمُوا بِزِيَادَتِهَا لِأَنَّ (لَمَّا) ظَرْفُ زَمَانٍ وَمَعْنَاهَا وُجُودُ الشَّيْءِ لِوُجُودِ غَيْرِهِ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ غير المتمكنة لا تضاف إلى المفرد (وأن) الْمَفْتُوحَةُ تَجْعَلُ الْفِعْلَ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمُفْرَدِ فَلَمْ تَبْقَ (لَمَّا) مُضَافَةً إِلَى الْجُمَلِ فَلِذَلِكَ حُكِمَ بِزِيَادَتِهَا."(٢٩)

وأما (أن) في نحو قولك: وما لنا ألا نفعل كذا وما لهم ألا يفعلوا كذا، فالجمهور على أنها غير زائدة والتقدير مالنا في ألا نفعل كذا ومالهم في ألا يفعلوا كذا، ودليلهم انها تعمل النصب والحالة هذه، ومنه قوله تعالى: { وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا } (إبراهيم: ١٢)، وقوله تعالى : {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا } (البقرة:٢٤٦)، أما الأخفش فقد ذهب زيادتها في هذا الموضع.

ومن ورود هذا التركيب في المسند الحديث أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا لَيْلًا، قَالَتْ: فَغِرْتُ عَلَيْهِ، قَالَتْ: فَجَاءَ، فَرَأَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: " مَا لَكِ يَا عَائِشَةُ، أَغِرْتِ؟ " قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا لِي أَنْ لَا يَغَارَ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَفَأَخَذَكِ شَيْطَانُكِ؟، " قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَ مَعِي شَيْطَانٌ؟ قَالَ: " نَعَمْ "، قُلْتُ: وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ؟ قَالَ: " نَعَمْ "، قُلْتُ: وَمَعَكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: " نَعَمْ، وَلَكِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَعَانَنِي عَلَيْهِ حَتَّى أَسْلَمَ "(٣٠)

والشاهد في قولها: وَمَا لِي أَنْ لَا يَغَارَ مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ، ف(أن) على مذهب الأخفش زائدة وعلى مذهب الجمهور غير زائدة، وعلل الزركشي عدم زيادتها فقال:" وَقِيلَ: بَلْ هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ وَالْأَصْلُ: (وَمَا لَنَا فِي أَلَّا نَفْعَلَ كَذَا)! فَلَيْسَتْ زَائِدَةً لِأَنَّهَا عملت النصب في المضارع."(٣١)

والذي أميل إليه أن رأي الأخفش ليس رأياً ضعيفاً بل قوياً، والدليل على ذلك:

١- صحة قولنا: ومالنا لا نفعل كذا أي ولماذا لا نفعل كذا، ما يمنعنا منه، ولو قيل ومالي لا يغار مثلي على مثلك لكان صحيحاً لا لحن فيه.

٢- أن قولهم الدليل على أصالتها أنها عملت النصب، والزائد لا يعمل، فليس قولاً صائباً ولا رأياً مرضياً فإن هناك حروفاً زوائد تعمل، أشهرها حروف الجر عند زيادتها تعمل الجر كقوله تعالى: {أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } (آل عمران: ١٨٢)، وقوله تعالى {مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ} (فصلت: ٤٦)، {وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا } (النساء: ١٣٢)، ومثله كثير.

وعليه فإن القول بزيادتها رأي قوي ليس بضعيف، إلا أنه لا يقوى أن يواجه الأدلة الأخرى لقوتها عليه، لذلك فإن الذي أميل إليه وأرجحه كونها أصلية غير زائدة وذلك للأسباب الآتية:

١- الأصل في الكلام أن يكون أصلياً لا زائداً، فلا يكون زائدا إلا بدليل، وحسب القاعدة الأصولية التي تقتضي استصحاب الأصل يظل هذا الأصل مستصحباً حتى تقوى الدلالة والأدلة على الزيادة.

٢- وجود تقدير آخر أقوى وهو تقدير حرف جر محذوف والتقدير ومالنا في ألا نفعل كذا، وحذف حرف الجر مطرد قبل أن وأنّ المخففة والمثقلة.

٣- تقدير الحذف أولى من تقدير الزيادة، وذلك لأن في الحذف إيجازاً، وهذا فيه فصاحة وبلاغة، والحذف كثير في كلامهم، أما الزيادة فليست أولى من الحذف بل لا يحكم بالزيادة إلا بدليل قوي لأن الأصل هو الأصالة وليس الزيادة.

٤- تقدير حذف حرف الجر قبل أن وأنّ المخففة والمشددة متفق عليه، أما تقدير الزيادة فمختلف فيه، وما اتفق عليه أولى مما اختلف فيه.

المحور الثاني: زيادة الأفعال:

١- زيادة كان:

تأتي كان زائدة، ويبين الشاطبي معنى زيادتها فيقول: " ومعنى زيادتها أن يكون دخولُها كخروجها بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى؛ فإنها إما تُزادُ لمعنًى وهو الدلالةُ على الزمان الماضى، كما هي في أصلها، وإنما الزيادةُ من حيثُ إنها تجئُ غير عاملةٍ في معمول، فكأنها ملغاةٌ أُتِي بها استدراكًا للدلالة على الزمان ."[٣٢]

وننبه هنا على عدة أمور:

١- أن الزيادة تقع في حشو الكلام أو وسطه ولا يكون أي شيء زائد مفتتحاً به أول الكلام.

٢- أن الزيادة تقع في كان دون أخواتها من الأفعال الناقصة، ومن باب أولى دون ما سواها من الأفعال عموماً الناقصة والتامة.

٣- أن الزيادة تقع في كان بصورة الماضي ولا يكون بصورة المضارع ولا الأمر.

٤- أن زيادة كان وزيادة غيرها خلاف الأصل، فالأصل ألا يكون أي لفظ زائداً إلا بدليل وسماع من العرب، ولذلك فالزيادة قليلة وهي خلاف الأصل، لكن سمع من العرب زيادة فبها قال النحاة.

٥- الزيادة خاصة بكان وحدها وليس بكان واسمها، لأن الزيادة معناها أنها لا تعمل شيئاً فكيف يكون لها عمل فترفع اسماً وتنصب خبراً، ولو وجد ذلك لكان الأمر زيادة في الجملة وليس زيادة الفعل، والأمر فيه خلاف قائم.

٦- أشهر تركيب وردت فيه كان زائدة وجعلوه قياساً مطرداً هو وقوع كان بين ما التعجبية وفعل التعجب، فتقول في: ما أجملَ السماءَ، وما أكرمَ حاتمًا، تقول فيهما: ما كان أجملَ السماءَ وما كان أكرمَ حاتماً، فكان هنا مقحمة زائدة، وهو مسموع في فصيح الكلام شعراً ونثراً وجدير أن يقاس عليه.

ومن شواهد هذا في المسند: ما روي عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَوْمَ بَدْرٍ بِأُولَئِكَ الرَّهْطِ، فَأُلْقُوا فِي الطَّوِيِّ: عُتْبَةُ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُهُ، وَقَفَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ: " جَزَاكُمُ اللهُ شَرًّا مِنْ قَوْمِ نَبِيٍّ، مَا كَانَ أَسْوَأَ الطَّرْدِ وَأَشَدَّ التَّكْذِيب " قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تُكَلِّمُ قَوْماً قَدْ جَيَّفُوا؟ فَقَالَ: " مَا أَنْتُمْ بِأَفْهَمَ لِقَوْلِي مِنْهُمْ، أَوْ: لَهُمْ أَفْهَمُ لِقَوْلِي مِنْكُمْ "(٣٣)

والشاهد في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا كَانَ أَسْوَأَ الطَّرْدِ وَأَشَدَّ التَّكْذِيب، أي ما أسوأ الطرد وما أشد التكذيب.

ومن شواهده أيضاً في المسند:" جَزَاكُمُ اللهُ شَرًّا مِنْ قَوْمِ نَبِيٍّ، مَا كَانَ أَسْوَأَ الطَّرْدِ وَأَشَدَّ التَّكْذِيب "، والشاهد في قوله– صلى الله عليه وسلم:– "مَا كَانَ أَسْوَأَ الطَّرْدِ وَأَشَدَّ التَّكْذِيب " أي ما أسوأ الطرد وما أشد التكذيب، فكان هنا زائدة، وهذا الموضع يطرد فيه زيادة كان أعني بالموضع أي بين ما التعجبية وفعل التعجب.

قال السندي في حاشيته:" قوله: "ما كان أسوأ الطرد" وهو صيغة التعجب، وكان زائدة، والطرد بالنصب، أي: أيُّ شيء أسوأ طردكم نبيكم."

وقال قوم: إنّ "كانَ" إذا زيدت، كانت على وجهَيْن: أحدهما: أن تُلْغَى عن العمل مع بقاء معناها. والآخر: أن تلغى عن العمل والمعنى معاً، وإنما تدخل لضرب من التأكيد. فالأوّلُ نحو قولهم: "ما كان أحسنَ زيداً"، المراد: أن ذلك كان فيما مضى مع إلغائها عن العمل، والمعنى: ما أحسن زيدًا أمْسِ. وهي في ذلك بمنزلةِ "ظننت"، إذا أُلغيت بَطَل عملُها لا غير، نحوَ قولك: "زيد ظننتُ منطلقٌ". ألا ترى أن المراد: في ظنّي؟ وأما الثاني فنحو قوله (من الوافر):

على كان المسوّمةِ العرابِ".[٣٤]

زيادة كان في غير ذلك:

وَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ: لَكَبِيرَةً بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنْ تَكُونَ خَبَرَ كَانَتْ. وَقَرَأَ الْيَزِيدِيُّ: لَكَبِيرَةٌ بِالرَّفْعِ، وَخَرَّجَ ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ عَلَى زِيَادَةِ كَانَتْ، التَّقْدِيرُ: وَإِنْ هِيَ لَكَبِيرَةٌ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ كَانَ الزَّائِدَةُ لَا عَمَلَ لَهَا، وَهُنَا قَدِ اتَّصَلَ بِهَا الضَّمِيرُ فَعَمِلَتْ فِيهِ، وَلِذَلِكَ اسْتَكَنَّ فِيهَا. وَقَدْ خَالَفَ أَبُو سَعِيدٍ، فَزَعَمَ أَنَّهَا إِذَا زِيدَتْ عَمِلَتْ فِي الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْهَا، أَيْ كَانَ هُوَ، أَيِ الْكَوْنِ. وَقَدْ رُدَّ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ. وَكَذَلِكَ أَيْضاً نُوزِعُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ كَانَ زَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ:

وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ وَعَمَلِ الْفِعْلِ فِيهِ "[٣٥]

ومن شواهده أيضاً قول السيدة عائشة –رضي الله عنها –عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: (نِعْمَ الْمَرْءُ كَانَ عَامِرٌ)

والأصل نعم المرء عامر.

المحور الثالث: زيادة الأسماء:

اختلف العلماء في زيادة الأسماء، فرفضها الكثير ومنعوها، وأجاز ذلك بعضهم، ومن المانعين زيادة الأسماء الإمام الزركشي حيث قال:" حَقُّ الزِّيَادَةِ أَنْ تَكُونَ فِي الْحَرْفِ وَفِي الْأَفْعَالِ كَمَا سَبَقَ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَنَصَّ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لَا تُزَادُ وَوَقَعَ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالزِّيَادَةِ كَقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ فِي قوله تعالى: {يخادعون الله والذين آمنوا}: إِنَّ اسْمَ الْجَلَالَةِ مُقْحَمٌ وَلَا يُتَصَوَّرُ مُخَادَعَتُهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى."(٣٦)

أما أبو حيان الأندلسي فقد ذكر في قوله تعالى {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ } (البقرة: ١٦٤، ١٦٥) أن من المفسرين والمعربين من جعل كلمة خلق زائدة فقال:" وَقِيلَ: خَلْقٌ هُنَا زَائِدَةٌ وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ فِي السموات وَالْأَرْضِ، لِأَنَّ الْخَلْقَ إِرَادَةُ تَكْوِينِ الشَّيْءِ، وَالْآيَاتُ فِي المشاهد من السموات وَالْأَرْضِ، لَا فِي الْإِرَادَةِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْأَسْمَاءِ لَمْ تَثْبُتْ فِي اللِّسَانِ، وَلِأَنَّ الْخَلْقَ لَيْسَ هُوَ الْإِرَادَةُ، بَلِ الْخَلْقُ ناشىء عَنِ الْإِرَادَةِ"(٣٧).

وقال أيضاً:" وَدَعْوَى الْإِقْحَامِ وَالزِّيَادَةِ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ نَحْوِيٌّ مُحَقِّقٌ"(٣٨)

وجمهور العلماء – كما تقدم – يرفضون الزيادة في الأسماء، ولكن الذي حمل العلماء على ذلك عدة أسباب، نذكر منها:

١- وجود أسماء مقحمة في حشو الكلام، يستغني عنها الكلام في ظاهره ولا يحتاج إليها، فلذلك لجأوا إلى القول بزيادة الأسماء.

٢- قياساً على الحروف، وبعض الأفعال ككان، فالجمهور يقول بالزيادة في الحروف وفي (كان) لاسيما بين ما التعجبية وفعل التعجبية.

زيادة كلمة اسم:

ومن هذه الشواهد التي حملتهم على ذلك قول الشاعر:

إِلَى الْحول ثمّ اسْم السّلام عَلَيْكُمَا ... وَمن يبك حولاً كَامِلاً فقد اعتذر

حيث اختلف النحويون في تأويل هذه الجملة (ثم اسم السلام عليكما) فقيل فيها عدة أقوال منها:

١- أن كلمة اسم مقحمة زائدة والمعنى ثم السلام عليكما.

٢- قال أبو علي الفارسي:" وإنّما هُوَ على حدّ حذف الْمُضَاف أَي: ثمَّ معنى السَّلَام عَلَيْكُمَا وَاسم معنى السَّلَام هُوَ السَّلَام وَكَأَنَّهُ قَالَ: ثمّ السَّلَام عَلَيْكُمَا ".

٣- ويرى ابن السيد البطليوسي:" تَقْدِيره ثمّ مسمّى السّلام عَلَيْكُمَا أَي: ثمَّ الشَّيْء المسمّى سَلاماً عَلَيْكُمَا فالاسم هُوَ المسمّى" .[٣٩]

ومن شواهده في المسند: سَأَلْتُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يُوتِرُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: كَانَ " يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى بِ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةَ بِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ "[٤٠]، والشاهد في الآية الكريمة (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى).

فهل كلمة (اسم) مقحمة زائدة والتقدير سبح ربك، أم أنها غير مقحمة؟، ولعل خير مجيب عن هذا السؤال هو السهيلي –رحمه الله–

زيادة إذ وإذا:

اختلف العلماء في (إذ) و(إذا)، هل تأتيان زائدتين أم لا ؟، فأجاز ذلك بعضهم ومنهم الجوهري فقال:" وأما إذ فهي لما مضى من الزمان، وقد تكون للمفاجأة مثل إذا، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك نحو قولك: بينما أنا كذا إذْ جاء زيد. وقد تزادان جميعا في الكلام، كقوله تعالى: (وإذ واعدنا موسى) أي وعدنا. وقول الشاعر:

حتى إذا أسلكوهم في قتائدة * شلا كما تطرد الجمالة الشردا

أي حتى أسلكوهم في قتائدة، لانه آخر القصيد. أو يكون قد كف عن خبره لعلم السامع".(٤١)

ورفضه آخرون ومنهم أبو حيان فقال:" وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدَةَ إِلَى أَنَّ إِذْ زَائِدَةٌ، الْمَعْنَى: قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ. وَتَقَدَّمَ لَهُ نَظِيرُ هَذَا الْقَوْلِ فِي: مَوَاضِعَ، وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يَضْعُفُ فِي النَّحْوِ" .(٤٢)

ومن شواهدها في المسند:" عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: لَمْ يَقْتُلْ مِنْ نِسَائِهِمْ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً. قَالَتْ: وَاللهِ إِنَّهَا لَعِنْدِي تَحَدَّثُ مَعِي، تَضْحَكُ ظَهْراً وَبَطْناً،" وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتُلُ رِجَالَهُمْ بِالسُّوقِ "، إِذْ هَتَفَ هَاتِفٌ بِاسْمِهَا: أَيْنَ فُلَانَةُ؟ قَالَتْ: أَنَا وَاللهِ، قَالَتْ: قُلْتُ: وَيْلَكِ، وَمَا لَكِ؟ قَالَتْ: أُقْتَلُ. قَالَتْ: قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَتْ: حَدَثٌ أَحْدَثْتُهُ. قَالَتْ: فَانْطُلِقَ بِهَا، فَضُرِبَتْ عُنُقُهَا وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: وَاللهِ مَا أَنْسَى عَجَبِي مِنْ طِيبِ نَفْسِهَا، وَكَثْرَةِ ضَحِكِهَا وَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّهَا تُقْتَلُ "(٤٣).

والشاهد في قولها: إِذْ هَتَفَ هَاتِفٌ، إذ يحتمل الزيادة والأصالة.

وهو كثير جدا في المسند.

زيادة لفظ مثل:

ومن ذلك زيادة كلمة مثل، فقد ذكر بعضهم أنها تأتي زائدة، ونفاه آخرون وَأَمَّا مِثْلُ، فَقِيلَ: زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ آمَنُوا بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، قَالُوا: كَهِيَ فِي قَوْلِهِ: لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ «٥» ، أَيْ لَيْسَ كَهَوَ شَيْءٌ، وَكَقَوْلِهِ: فصيروا مثل كعصف مأكول وَكَقَوْلِهِ:

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَا ... مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا

وَقِيلَ: لَيْسَتْ بِزَائِدَة، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: هَذَا مِنْ مَجَازِ الْكَلَامِ، يَقُولُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَفْعَلُهُ مِثْلُكَ، أَيْ لَا تَفْعَلُهُ أَنْتَ. وَالْمَعْنَى:فَإِنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ، وهذا يؤول إِلَى إِلْغَاءِ مِثْلَ، وَزِيَادَتِهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.(٤٤)

ومنه ما جاء في المسند عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّ كَسْرَ عَظْمِ الْمَيِّتِ مَيْتًا، كَمِثْلِ كَسْرِهِ حَيّاً "(٤٥) أي ككسره حياً.

لفظ أول:

لفظ أول قد يأتي زائداً على قول من يقول بزيادة الأسماء، ومنه قوله تعالى: {وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ } (الأنعام: ١٦٣)

وقد جاء في البحر المحيط:" وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ: مَعْنَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَيْسَ أَوَّلًا لِكُلِّ مُسْلِمٍ انْتَهَى. وَفِيهِ إِلْغَاءُ لَفْظِ أَوَّلٍ وَلَا تُلْغَى الْأَسْمَاءُ"(٤٦)، فعلى معنى الزيادة وأنا من المسلمين، ولعل الصحيح أنه ليس بزائد، وإنما المعنى أنا أسرعكم إلى الله وأسبقكم إليه.

زيادة لفظ آل:

ومما قيل فيه بالزيادة كذلك من الأسماء لفظ (آل) وهو يعني أهل الرجل، فيقال آل فلان أي أهله وذويه، وقد يرد هذا اللفظ أحياناً ويقصد به الشخص نفسه،

فيقال آل زيد ويقصد زيد نفسه، ففي تلك الحال قال بعض النحويين بزيادة هذا اللفظ وأنه مقحم في الكلام.

عَنْ عَائِشَةَ، سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِرَاءَةَ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: " لَقَدْ أُوتِيَ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ "(٤٧)

قال الخطابي: قوله: "آل داود"، يريد داود نفسه، لأنه لم يُنقل أن أحداً من أولاد داود ولا من أقاربه كان أُعطي من حُسن الصوت ما أُعطي.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني:" قَالَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى فُلَانٍ فِي رِوَايَةِ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ عَلَى آلِ فُلَانٍ، قَوْلُهُ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى يُرِيدُ أَبَا أَوْفَى نَفْسَهُ لِأَنَّ الْآلَ يُطْلَقُ عَلَى ذَاتِ الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ فِي قِصَّةِ أَبِي مُوسَى لَقَدْ أُوتِيَ مِزْمَاراً مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ وَقِيلَ لَا يُقَالُ ذَلِكَ إِلَّا فِي حَقِّ الرَّجُلِ الْجَلِيلِ الْقَدْرِ "(٤٨)

وقال أيضاً:" قَوْلُهُ مِنْ آلِ حَامِيمٍ أَيِ السُّورَةُ الَّتِي أَوَّلُهَا حم وَقِيلَ يُرِيدُ حم نَفْسَهَا كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ أُوتِيَ مِزْمَاراً مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ يَعْنِي دَاوُدَ نَفْسَهُ قَالَ الْخَطَّابِيُّ قَوْلُهُ آلُ دَاوُدَ يُرِيدُ بِهِ دَاوُدَ نَفْسَهُ وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ "(٤٩)

وقال أيضًا:" وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادَ بِآلِ أَبِي طَالِبٍ أَبُو طَالِبٍ نَفْسُهُ وَهُوَ إِطْلَاقٌ سَائِغٌ كَقَوْلِهِ فِي أَبِي مُوسَى أَنَّهُ أُوتِيَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلُ أَبِي أَوْفَى "(٥٠)

ومنه قوله تعالى: {فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وَآلُ هَارُونَ} (البقرة: ٢٤٨)

قال أبو حيان: " آلُ مُوسى وَآلُ هارُونَ هُمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، ... وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ مِمَّا تَرَكَهُ موسى وهارون، والآل مقحم لتفخيم شأنهما. انْتَهَى. وَقَالَ

غَيْرُهُ: آلُ هَنَا زَائِدَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مِمَّا ترك موسى وهارون، وَمِنْهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى، يُرِيدُ نَفْسَهُ، وَلَقَدْ أُوتِيَ هَذَا مِزْمَاراً مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ، أَيْ: مِنْ مَزَامِيرِ دَاوُدَ وَمِنْهُ قَوْلُ جَمِيلٍ:

بُثَيْنَةُ مِنْ آلِ النِّسَاءِ وَإِنَّمَا ... يَكُنَّ لِأَدْنَى، لَا وِصَالَ لِغَائِبِ

أَيْ: مِنَ النِّسَاءِ"[٥١]

ومنه قوله تعالى: {اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ } (سبأ: ١٣)

قال أبو حيان:" وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ: اعْمَلُوا آلَ داوُدَ لِآلِ دَاوُدَ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُمْ ذِكْرٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لِدَاوُدَ شَرَّفَهُ اللَّهُ بِأَنْ خَاطَبَهُ خِطَابَ الْجَمْعِ"[٥٢].

النتائج:

١- أثبت البحث صحة زيادة الحروف من خلال الأمثلة التي ساقها البحث.

٢- أثبت البحث إمكانية الزيادة في الأسماء إذا قام عليها دليل.

التوصيات

وبعد عرض النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:

١- العناية بكتب الحديث وكتب شروح الحديث واستخراج الكنوز والقضايا النحوية والصرفية والدلالية واللغوية، فإن فيها من هذا حظاً عظيماً ونصيباً وافراً.

٢- محاولة دراسة أثر أصول الفقه على أصول النحو وقواعده.

٣- محاولة دراسة أثر اللغة عموماً والنحو خصوصاً في الفقه والمذاهب الفقهية.

الـهوامش

(١) لسان العرب لابن منظور (٣/ ١٩٨).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٧٧).
(٣) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٥).
(٤) شرح ابن عقيل (١٧/٣).
(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧٥٠).
(٦) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ١٧١).
(٧) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٢٣٦).
(٨) مسند أحمد ط الرسالة (٤١/ ١٥).
(٩) مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/ ٤١٠).
(١٠) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث (العدد ٦٧ – ٦٨/ ١٠٦).
(١١) مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/ ٤٣١).
(١٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٢٦٢).
(١٣) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (١/ ٤٣٨).
(١٤) مسند أحمد ط الرسالة (٤١/ ٣٥٨).
(١٥) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٦).
(١٦) مسند أحمد ط الرسالة (٤٣/ ٣٤).
(١٧) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٩٠).
(١٨) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ١٨٤).
(١٩) مسند أحمد ط الرسالة (٤١/ ٢٠٢).
(٢٠) مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/ ٢٦٥).
(٢١) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٣٨).
(٢٢) مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/ ٤٩٤).
(٢٣) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٣٠٣).
(٢٤) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٧).
(٢٥) البحر المحيط في التفسير (٤/ ٦١٥).
(٢٦) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ١٣٢).
(٢٧) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٣٧).

(٢٨) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ٥٩).
(٢٩) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٦).
(٣٠) مسند أحمد ط الرسالة (٤١/ ٣٤٢).
(٣١) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٦).
(٣٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٢/ ١٩٦).
(٣٣) مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/ ٢٣٠).
(٣٤) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤٨).
(٣٥) البحر المحيط في التفسير (٢/ ١٨).
(٣٦) البرهان في علوم القرآن (٣/ ٧٤).
(٣٧) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٧٧).
(٣٨) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٥٨٣).
(٣٩) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٤/ ٣٣٧).
(٤٠) مسند أحمد ط الرسالة (٤٣/ ٧٩).
(٤١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٥٤٣).
(٤٢) البحر المحيط في التفسير (٣/ ١١٥).
(٤٣) مسند أحمد ط الرسالة (٤٣/ ٣٨٣).
(٤٤) البحر المحيط في التفسير (١/ ٦٥٣).
(٤٥) مسند أحمد ط الرسالة (٤٢/ ٤٣١).
(٤٦) البحر المحيط في التفسير (٤/ ٧٠٤).
(٤٧) مسند أحمد ط الرسالة (٤٠/ ١١٥).
(٤٨) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٢).
(٤٩) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٩٠).
(٥٠) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤٢١).
(٥١) البحر المحيط في التفسير (٢/ ٥٨٣).
(٥٢) البحر المحيط في التفسير (٨/ ٥٢٦).